

والعدم النفي فلا واسطة والوجود لا يراد عليه  
القسمه والكل ثابت ذمها ويجوز قيام العرض  
بالعرض ونوقضوا بالحال نفسها والغدر بعجم  
قبول التماثل والاختلاف والتزام التسربط  
فبطل ما فرغوا عليها من تحقق الذات  
الغير المتناهية في العدم وانتقائا للمؤثر فيها  
وتباينها واختلافها في اثبات  
صفة الجبر وما يتبعها في الوجود وفي  
مغايرة التجزئ للمجهرية وفي اثبات صفة المعدوم

أو العدم

معدوما

معدوما وامكان وصفه بالجسمية ووقوع الشك  
في اثبات الصانع بعد اتصافه بالقدرة العلم  
والحيوة وقسمة الحال الى المعلى وغيره وتعليل  
الاختلاف بها وغير ذلك مما لا فائدة تذكره  
ثم الوجود قد يؤخذ على الاطلاق فمقابلته عدم  
وقد يجتمعان لا باعتبار المقابل بل بعقلان  
وقد يؤخذ مقيدا فيقال بله مثله ويفتقر الى  
الموضوع كافتقار ملكة ويؤخذ شخصيا ونوعيا  
وجنسيا ولا جنس له بل هو بسيط فلا فصل له وكثرة